|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثاني - جنيف، 15-13 سبتمبر 2017** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-2/12-A** |
| **30 أغسطس 2017** |
| **الأصل: بالإسبانية** |
| مساهمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية | |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية | |
|  | |

مقدمة

ينبغي أن تكون لوائح الاتصالات الدولية (ITR) بمثابة أداة تعزز تقدم خدمات الاتصالات على المستوى الدولي من خلال وضع مبادئ توجيهية تتيح للدول الأعضاء ووكالات التشغيل المعترف بها تحقيق تبادلات في ظل ظروف مثلى مع احترام الحق السيادي لكل بلد في تنظيم اتصالاته. ومن ثم، ينبغي أن تستوعب لوائح الاتصالات الدولية السلوك الحالي لأسواق الاتصالات على المستوى العالمي مما يسمح بتطور هذه الأسواق وقدرتها على المنافسة فضلاً عن البيئة الدينامية والمتغيرة للاتصالات الدولية.

تندرج خدمات الاتصالات اليوم في دورة واضحة من التقارب، وقد أسفرت أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا عن زيادة استخدام البنى التحتية للاتصالات، مما يتيح فرصاً ويطرح تحديات على السواء داخل القطاع. ومع تطور التكنولوجيا، تقيِّم الدول سياساتها التنظيمية ومراكز اهتمامها بغية تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتنميتها.

موقف فنزويلا فيما يتعلق بلوائح الاتصالات الدولية لعام 2012

استناداً إلى أحكام تشريعاتنا المحلية: دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ والقانون الأساسي للاتصالات (LOTEL)؛ واللوائح والقواعد وغيرها من المعايير القانونية، ترى فنزويلا أنه لا توجد تناقضات بين المبادئ التوجيهية الواردة في لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، إذ تشكل هذه الأخيرة امتداداً للوائح السابقة.

وتوصي جمهورية فنزويلا البوليفارية بمراجَعة لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018، للمضي قدماً في العمل بهدف احتمال عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية (WCIT) من شأنه أن يكون المحفل الطبيعي لتعديل هذه اللوائح والموافقة عليها استناداً إلى المادة 25 من دستور الاتحاد.

مقترحات مقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية

عملاً بأحكام القرار 1379 الصادر عن المجلس في دورته لعام 2016 ولا سيما الملحق 1 بهذا القرار الذي يحدد اختصاصات فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية فيما يتعلق باستعراض هذه اللوائح، نرى أنه تماشياً مع هذه الاختصاصات، ينبغي أن يشمل الاستعراض ما يلي:

 أ ) *"تفحص لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 لتحديد مدى صلاحيتها في بيئة الاتصالات الدولية التي تتسم بسرعة التغير، مع مراعاة التكنولوجيا والخدمات والالتزامات القانونية الدولية والمتعددة الأطراف القائمة حالياً فضلاً عن التغيرات في نطاق النظم التنظيمية المحلية"*؛

ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد موقفاً موحداً بشأن إمكانية تطبيق اللوائح وفعاليتها في ضوء الدينامية الحالية واستناداً إلى مبدأ القانون الدولي العام: مبدأ العقد شريعة المتعاقدين - الامتثال بحسن النية للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء على المستوى الدولي. وتبعاً لذلك، نرى أن عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية لن يحقق النجاح المتوقع ما لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق مما يدعو إلى التشكيك في مصداقية الاتحاد. وأي مراجَعة لهذه اللوائح يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات القائمة بين الدول إلى جانب مستويات الاختلاف بينها من ناحية التطور التقني والقانوني والاقتصادي.

ب) *"التحليل القانوني للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"*

فيما يتعلق بالتحليل القانوني، نرى أنه من المهم إدراج العناصر التالية في اللوائح لعام 2012: إيداع موارد الترقيم للاتصالات الدولية، وتعرف هوية الخط الطالب الدولي (CLI) وتبادل الحركة من خلال التوصيلية والحد من تكاليف التوصيل البيني الدولي. وكذلك في تلك الأقسام من المادة بشأن "خدمات الاتصالات الدولية" التي تشير إلى التجوال الدولي والخدمات والتعريفات والتكاليف والأسعار التنافسية. ومع ذلك، يجب تيسير الاستعراض الدوري للوائح ضماناً لتكيفها مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع في مجال الاتصالات من قبيل: الاتجاهات الجديدة في المهاتفة (المهاتفة عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)) والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) وإنترنت الأشياء (IoT) وغيرها.

ج) *"تحليل أي تضارب محتمل بين التزامات الموقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 والموقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 فيما يتعلق بتنفيذ أحكام لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 وعام 2012"*

يكمن التضارب الرئيسي الناشئ عن اللوائح الآن في أثرها المحدود بالنسبة للدول الأعضاء علماً أن ثمانية بلدان فقط من بين 193 بلداً صدقت على معاهدة 2012 وأن الدول المتبقية البالغ عددها 89 دولة التي وقّعت على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (104 بلدان) تظل خاضعة للوائح الاتصالات الدولية لعام 1988؛ وهذا يعني أنه في حال عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية، يتعين تحليل مجموعتي اللوائح كلتيهما مما يطرح تحديات كبيرة من حيث إنتاج وثيقة تحظى بتوافق الآراء.

ولذلك توصي جمهورية فنزويلا البوليفارية بمواصلة دراسة اللوائح بحيث ينتهي الأمر إلى تحديثها، وتؤيد مواصلة عمل مجلس الاتحاد بالمراسلة من أجل تنسيق وثيقة أساسية يمكن أن تُعرض على مؤتمر عالمي لاحق للاتصالات الدولية عند دعوة مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 (PP-18) إلى عقد هذا الأخير.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_